مجلة المعيار ISSN :1112-4377
مجلد: 28 عدد: 4 (رت 78) السنة: 2024

النزعة الإمبريقية في نظرية الاحتجاج اللغوي عند جلال الدين السيوطي

Empiricism in the Linguistic argument theory of Jalal al-Din al-Souyouti

د. عبد الحق مجيطنة[1]
جامعة جيجل
abdelhak.medjitena@univ-jijel.dz

تاريخ الوصول 2024/02/22 القبول 2024/05/22 النشر على الخط 2024/06/15
Received 22/02/2024 Accepted 22/05/2024 Published online 15/06/2024

ملخص:

تعالج هذه الورقة العلمية قضية النزعة الإمبريقية في أصول النحو العربي عند جلال الدين السيوطي، والذي جمع بين النزعة المعيارية والنزعة التجريبية في طرح قضايا أصول النحو العربي، مستلهما جهود الأصوليين وعلماء اللغة. حيث أن نظرية الاحتجاج اللغوي في التراث العربي قد تأسست في خضم المحاولات الحثيثة لوضع قواعد جامعة مانعة للغة العربية بإتباع خطوات البحث العلمي. وتقوم على مناهج المعاينة العلمية في اختيار نماذج الدراسة التي تمثل فعلا مجتمع الدراسة، من أجل بلوغ درجة عالية من المصداقية العلمية. كما اعتمدت النظرية على مناهج الاستقراء والاستنباط (السماع والقياس) بدقة متناهية من أجل صياغة قواعد جامعة مانعة للغة العربية، والتي تقوم على تحديد مجالات الدراسة العلمية للغة؛ المجال الزمني، المجال المكاني، المجال البشري.

الكلمات المفتاحية: نظرية الاحتجاج؛ النزعة الإمبريقية؛ جلال الدين السيوطي.

Abstract:

This scientific paper deals with the issue of empirical tendency in the origins of Arabic grammar of Jalal al-Din al-Suyuti, who combined religious normative tendency and empirical scientific tendency in raising issues of the origins of Arabic grammar, inspired by the efforts of fundamentalists and linguists. The linguistic argument theory in the Arab heritage has a scientific tendency in its methodology, founded in the midst of relentless attempts to develop comprehensive rules that prevent the Arabic language by following the steps of scientific research. It is based on scientific examination methods in the selection of models. The study represents the study community, in order to achieve a high degree of scientific credibility. It is relied on the methods of induction and deduction (hearing and measurement) with extreme precision in order to formulate universal rules that prevent the Arabic language, and is based on the identification of the scientific fields of study of language; the temporal domain, the spatial domain, and the human domain.

Keywords: Linguistic argument theory; Empiricism; Jalal al-Din al-Souyouti.

[1] المؤلف المراسل: **د. عبد الحق مجيطنة** البريد الإلكتروني: **abdelhak.medjitna@univ-jijel.dz**

1. مقدمة:

على الرغم من كون التراث اللغوي العربي ذا صيت علمي محترم بين حقول المعرفة العلمية قديما وحديثا، فإن النزعة التأصيلية الهادفة لوضع القواعد اللغوية ومعاييرها هي السّمة الغالبة عليه، وذلك على الأرجح يعود لطبيعة الظروف التاريخية التي أحاطت بالدرس اللغوي العربي؛ منذ مراحل الجمع والتصنيف الأولى حتى مراحل التأصيل والتقعيد الأخيرة، والتي تتعلق أساسا بالنص الأقدس في العربية (القرآن الكريم)، في سياق حفظه من اللحن والتحريف. وعلى إثر ذلك تراكمت القواعد النحوية في الدرس اللغوي العربي لتشكل في مجملها ما صار يعرف في علم أصول النحو بـ"قواعد النحو العربي"، وذلك بفضل أدلة النحو العربي والتي شكلت "نظريةُ الاحتجاج اللغوي" أهم أصولها الأساسية. نظريةُ الاحتجاج اللغوي وباعتبارها واحدة من قضايا التراث اللغوي قد ساهمت بفضل نزعتها التجريبية في وضع قواعد اللغة العربية، على أساس شروط علمية راسخة اصطلح عليها النحاة العرب – وقبلهم جُماع اللغة – في تحديد ما يؤخذ به من لغة العرب حُجة وما يُترك منه في الاستشهاد النحوي.

وانطلاقا من هذه الازدواجية المنهجية، تتجاذب كل من النزعة التأصيلية والنزعة التجريبية نظريةَ الاحتجاج اللغوي في التراث العربي، ورغم تموقعها ثقافيا وتاريخيا ضمن سياق الدراسات اللغوية العربية المعيارية إلا أنها تحمل في طياتها ملامح النزعة العلمية التجريبية؛ إذ تنطوي على خصائص البحث العلمي بالمعنى الحداثي القائم على تقصي الظاهرة اللغوية وفق مناهج البحث العلمي الحداثية القائمة على استخلاص قواعد النحو من خلال الخبرة الحسية التجريبية لا من خلال القواعد والنظريات المجردة والمعارف الفطرية السابقة، والذي يستدعي قبل كل شيء تحديد المجالات الحيوية للظاهرة اللغوية التي يستهدفها النشاط المعرفي العلمي بالدراسة وهي: المجال الزماني، المجال المكاني، المجال البشري. وعليه تنطلق هذه الدراسة من التساؤل الإشكالي: ماهي ملامح النزعة الإمبريقية في نظرية الاحتجاج اللغوي في علم أصول النحو العربي عند جلال الدين السيوطي؟.

وللإجابة عن هذا السؤال يتّبع البحث منهج التحليل العلمي للمحتوى المعرفي لمؤلفات التراث العربي في حقل علم أصول النحو عموما ومؤلفات جلال الدين السيوطي خصوصا، ومقارنتها بالخطوات العلمية في العلوم التجريبية الحديثة. متّبعا في ذلك خطة منهجية تقوم على تحديد المفاهيم الأساسية في البحث: النزعة الإمبريقية ونظرية الاحتجاج، ثم معالجة الإشكالية المطروحة من خلال التركيز على مناقشة ملامح النزعة الإمبريقية في الاحتجاج اللغوي بالقرآن الكريم وبالحديث النبوي الشريف وبالكلام العربي لدى جلال الدين السيوطي ومقارنتها بما انتهت إليه العلوم الإنسانية والاجتماعية الحديثة. وتهدف الدراسة للكشف عن وجه من وجوه التقاطع المعرفي بين التراث اللغوي العربي باعتباره ممارسة معرفية ذات نزعة تأصيلية وبين العلم الحديث باعتباره ممارسة معرفية ذات نزعة تجريبية.

2. ضبط مفاهيم الدراسة:

2. 1 في مفهوم النزعة الإمبريقية:

النزعة التجريبية أو الإمبريقية هي نمط من الممارسة المعرفية العلمية الحداثية القائمة على المعاينة الحسية للظواهر الطبيعية والظواهر الاجتماعية على حد سواء، وهي نزعة فلسفية في العلوم يؤمن أصحابها أن المعرفة الإنسانية تأتي بشكل رئيسي عن طريق الحواس والخبرة، ولا وجود لأية أفكار مسبقة أو معارف فطرية عند الإنسان أو أي معرفة سابقة للخبرة العملية الميدانية يمكنها تفسير الظواهر ومعالجتها. كما تؤمن هذه النزعة بضرورة المعاينة المادية للظواهر الطبيعية كما الظواهر الإنسانية، وضرورة خضوعها للحواس

وإدراكها حسيا حتى يمكن فهمها ودراستها وتفسيرها. وتُعرف البحوث التجريبية بإغراقها في دراسة الظواهر في بيئتها الطبيعية، من أجل ذلك غالبا ما تسمى بالبحوث الميداني؛. حيث أن البحث الميداني هو البحث الذي يهتم برصد الظاهرة في بيئتها الطبيعية، بهدف جمع البيانات اللازمة للتحليل العلمي عن طريق أدوات كثيرة أهمها الملاحظة العلمية المباشرة حين يتم جمع البيانات عن طريقة المراقبة العينية المباشرة أو بواسطة أداة علمية مساعدة.

يهتم البحث الإمبريقي بجمع بيانات الظاهرة التي يعكف على دراستها من خلال استجواب الظاهرة أو استنطاقها باستعمال مجموعة أدوات منهجية عديدة لجمع البيانات والمعطيات حولها، من أجل معالجتها وتحليلها، بهدف وصف الظاهرة وتفسيرها، وعليه يركز البحث الميداني على دقة جمع البيانات للأهمية التي تكتسيها في إعطاء وصف دقيق وجوهري لموضوع الدراسة. ومن المعروف أن مستوى البحث يتوقف على دقة المعلومات التي تُجمع بوسائل مناسبة ومدى دقة تحليلها. وبالتالي فليس ذلك الرصيد النظري والمعرفي هو الذي ينال الأهمية القصوى في الدراسات العلمية، بل إن المعطيات الميدانية والبيانات المرصودة حول الظاهرة، ومدى دقتها وشموليتها ومصداقيتها، ومدى تعبيرها عن جوهر الظاهرة، هو الذي ينال الأهمية القصوى في البحوث العلمية.

وعليه تسعى البحوث الميدانية للاهتمام بجمع المعلومات الميدانية حول الظاهرة التي تعالجها أكثر من اهتمامها بالمادة النظرية للدراسة؛ وانطلاقا من هذا فإن البحث الميداني يحاول الوصول إلى رصد دقيق للبيانات والمعطيات الميدانية من أجل رصد جوهر الظاهرة. كما يحاول البحث الميداني رصد المعطيات الحقيقية التي تعبّر فعلا عن جوهر الظاهرة الخاضعة للمعالجة العلمية، من أجل عدم تشويه حقيقة الظاهرة، فليست كل المعطيات التي يمكن جمعها حول ظاهرة ما تعبر عن جوهر الظاهرة وحقيقتها، فكثيرا ما تشوّه هذه المعطيات الميدانية وجه الظاهرة الحقيقي، ولا تعبر عن جوهرها الفعلي. وليس من السهل بما كان أن نرصد كل المعطيات الحقيقية التي تعبر عن جوهر الظاهرة، وقبل ذلك ليس من السهل بما كان معرفة جوهرها حتى نعرف طبيعة المعطيات الميدانية التي يجب رصدها من أجل دراستها، وليس من السهل بما كان أن نصل إلى معطيات حقيقية خالية من الشوائب التي قد تشوّه الظاهرة أثناء دراستها.

عموما في حقل الدراسات العلمية الحديثة، يستعمل البحث . في سبيل جمع المعلومات والبيانات الميدانية ووصفها وتحليلها . تقنية الملاحظة العلمية أو المشاهدة العينية المباشرة من طرف الباحث، وبما أن الملاحظة هي مشاهدة مقصودة دقيقة ومنظمة وموجهة وهادفة وعميقة، ترتبط بين عناصر الظواهر. وهي رؤية منظمة ممزوجة باهتمام بالظواهر الخاضعة لها، وقد تستعين بآلات وأدوات علمية دقيقة، كما أنها مشاهدة دقيقة وعميقة لظاهرة ما مع الاستعانة بأساليب البحث والدراسة التي تتلاءم مع طبيعة هذه الظاهرة. أو هي مشاهدة منهجية تعتمد على الحواس وما تستعين به من أدوات المرصد والقياس. ومفهوم الملاحظة يشير إلى أنها مشاهدة للظواهر في أحوالها المختلفة وأوضاعها المتعددة على طبيعتها أو في المختبر العلمي الذي يضمن شروط تحققها، وذلك بهدف جمع البيانات وتسجيلها وتحليلها والتعبير عنها بأرقام. قابلة للقراءة العلمية.

وبما أنها فحص السلوك مباشرة عن طريق باحث أو مجموعة أشخاص يقومون بدور الملاحظين وتحتاج الظواهر المعقدة إلى درجة من التحليل، أو التركيب، أو تفسير البيانات. وبما أن هذا البحث هو دراسة ميدانية (بحث ميداني)، والبحث الميداني هو بحث تُجمع بياناته من خلال ملاحظة للوقائع في مجالاتها الطبيعية. فإنه . في طياته . يعتمد على تقنية الملاحظة. وهي "فحص السلوك مباشرة عن طريق باحث أو مجموعة أشخاص يقومون بدور الملاحظين وتحتاج الظواهر المعقدة إلى درجة من التحليل، أو التركيب، أو تفسير

البيانات."[1] والبحث العلمي في حقل الدراسات الأدبية ـ قبل كل شيء ـ هو ملاحظة علمية لظواهر اجتماعية، أو هو ملاحظة علمية لجوانب خفية من الظاهرة الاجتماعية الخاضعة للمشاهدة الحسية اليومية. الملاحظة العلمية هي جوهر البحث العلمي، وهي الجوهر في الكشف عن الظواهر اللغوية بصفة خاصة والظواهر الأخرى بصفة عامة، والجوهر في طرح الإشكالية، والجوهر في صياغة الفرضية. إذ بواسطة الملاحظة المباشرة فقط يستطيع الباحث أن يجمع الحقائق التي تساعده على بيان المشكلة عن طريق استخدامه لحواسه. والباحث يستند إلى الملاحظة من بداية البحث حتى يصل إلى التأييد أو الرفض النهائي للحل المقترح للمشكلة التي يدور حولها البحث محاولة منه الوصول إلى الحقيقة.[2] إن الحدس العلمي المؤسس على الملاحظة العلمية للظواهر الاجتماعية، هذه الظواهر التي لا يبدو منها عيانا إلا الجزء اليسير (عرض الظاهرة)، في حين يظل الجزء الأعظم (جوهر الظاهرة) منها خفيا غير بادٍ للعيان، وعليه يحتاج الباحث للملاحظة العلمية من أجل الكشف عن جوهر الظاهرة. والبحث الميداني هو "بحث تجمع بياناته من خلال ملاحظة للوقائع في مجالاتها الطبيعية [...]"[3] فإنه ـ في طياته ـ يعتمد على تقنية الملاحظة. وعليه فالملاحظة العلمية هي جوهر البحث الميداني، وهي الجوهر في الكشف عن الظواهر، إذ عن طريق الملاحظة يستطيع الباحث أن يجمع الحقائق التي تساعده على بيان المشكلة عن طريق استخدامه لحواس السمع والبصر والشك والشعور.

2 . 2 في مفهوم نظرية الاحتجاج:

تشكّل نظرية الاحتجاج عموما حجرَ الأساس في التراث العربي النقدي واللغوي، بفضل إسهاماتها المحورية في رسم خارطة الطريق للنحاة والنقاد على حد سواء في توجيه دراساتهم نحو المقاصد الجوهرية لجميع ممارساتهم المعرفية في الثقافة العربية. ولا يتحدد المفهوم الأكثر اكتمالا لنظرية الاحتجاج اللغوي إلا من خلال رصد مجموعة معقدة ومتسلسلة من الإجراءات المنهجية المتبعة في تحديد "اللغة" التي يؤخذ بها في وضع قواعد العربية وفق أسس تتماشى والأهداف الأولى التي سطرها النحاة العرب، والتي على أساسها تم جمع اللغة والأدب من مصادرها الأولى. وعلى مرّ عصور طويلة أثار النحاة نقاشا حادا حول المعايير الواجب احترامها عند وضع قواعد لغوية يُعرف بها النص العربي الأصيل من النص الدخيل الهجين، وقد أفضت هذه المناقشات الجوهرية – القائمة على اختلافات عميقة في رؤى وآراء أصحابها – إلى تأسيس ما صار يعرف لاحقا بمدارس النحو العربي وأعلامه، والتي اشتُهر منها مدرستان اثنتان: الكوفية والبصرية.

في الاصطلاح ـ ودون الغوص في متاهات الأصل والجذر اللغوي لمفهوم الاحتجاج ـ فإن "الاحتجاج طريقه الاستشهاد، ومعنى الاستشهاد في اللغة: يكون بعرض قضية لغوية أو نحوية، وإثباتها بسوْق دليل من القرآن الكريم أو الحديث النبوي الشريف، أو الشعر وربما النثر."[4] والدليل هنا بمعنى الحجة، وهي بمعنى الشاهد والبرهان، "وأصل معناها الشهود بمعنى الحضور، والوجود في مكان الحدث، ويلزمه الرؤية."[5] والشاهد "في البحث اللغوي يصدق دعوى أن تلك الكلمة، أو الصيغة، أو العبارة، أو الدلالة هي من

---

[1] محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، دون طبعة، 2006. ص283.

[2] مروان عبد المجيد إبراهيم: أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2000، ص175.

[3] حسن شحاتة، زينب النجار: معجم المصطلحات التربوية والنفسية، عربي ـ إنجليزي، إنجليزي ـ عربي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003، ص70.

[4] عماد علي الخطيب: نقد فكرة الاحتجاج في التراث العربي، مجلة حوليات التراث، جامعة مستغانم، الجزائر، العدد 11، 2011، ص20.

[5] محمد حسن حسن جبل: الاحتجاج بالشعر في اللغة الواقع ودلالته، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1977، ص56.

كلام العرب."[1] أما الاحتجاج فهو من الحجة، والحجة هي "ما دلّ به على صحة الدعوى، وقيل الحجة والدليل واحد."[2] والاحتجاج يأتي بمعنى الاستشهاد، "وهو الإتيان بالشاهد في صياغة قاعدة لغوية أو إصدار حكم لغوي، ويراد بالشاهد هنا ما يؤتى به من الكلام العربي الفصيح ليشهد بصحة نسبة لفظ أو صيغة أو عبارة أو دلالة إلى العربية."[3] الاحتجاج يعني الاستشهاد؛ أي إقامة الدليل أو الشاهد على صوابية قاعدة نحوية أو خطئها، بالعودة إلى مصادر اللغة الموثوق في أصالتها، بما يوافق الشروط الموضوعية المتفق عليها بين أئمة النحو. وهو "إثبات صحة قاعدة، أو استعمال كلمة أو تركيب، بدليل نقلي صح سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة."[4] وهي ما يعرف بالشواهد العربية في اللغة والأدب في التراث العربي.

استقر المفهوم الأكثر اكتمالا لقضية الاحتجاج اللغوي في عصور متأخرة بعد انقضاء ما بات يعرف لدى النحويين العرب بعصر الاحتجاج، بعد سلسلة متعاقبة من المساجلات العلمية والمناقشات الفقهية في علم أصول النحو، ولما ينقضي بعد هذا النقاش لما تنطوي عليه هذه النظرية من قضايا إشكالية، يرتبط أساسا بجملة من الاختيارات اللغوية وحتى الأيديولوجية تجلت في ما بات يعرف بمدارس النحو العربي. يعرض النحاة المتأخرون أمثال (السيوطي و(ابن جني) الشكلَ الأكثرَ تطورا لمفهوم نظرية الاحتجاج اللغوي، ويطرحون فيها مناقشات النحاة وآراءهم الأصولية في بسط النظرية وما تعلق بها من قضايا اتفاقية وخلافية. فقدما خلاصةَ من سبقوهما في علم أصول النحو، وما توصل إليه هذا العلم. ومعلوم لدينا أنه قد وقع الاتفاق بين النحاة العرب على أن: "الكلام العربي الذي يحتج به هو القرآن الكريم، والحديث الشريف، وما أثر من كلام العرب شعرا ونثرا منذ الجاهلية حتى نهاية عصر الاحتجاج."[5] وهو القول الراجح عند أغلبهم، والذي يثير الكثير من الإشكالات المنهجية في علم النحو العربي، ويطرح تساؤلات جادة فيما يتعلق بمدى علمية نظرية الاحتجاج اللغوي في عصر تميزت فيه المعارف بنزعتها التأصيلية المعيارية المستمدة من الأيديولوجيا الإسلامية المسيطرة في تلك الحقبة التاريخية من الدراسات النحوية.

في كتاب (الاقتراح في أصول النحو)، وبداية من الفصل المعنون بـ"الكتاب الأول: في السماع" يقدم السيوطي نظريته في الاحتجاج اللغوي، ويعكف على شرحها وتقديم آراء النحاة الأصوليين فيها، معتمدا على منهج استقصائي في تتبع آرائهم وفق تسلسل تاريخي. كما يقدم السيوطي مفهومه لقضية الاحتجاج اللغوي من خلال تعريفه لقضية السماع في علم أصول النحو العربي، في قوله: "وأعني به: ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه صلّى الله عليه وسلّم، وكلام العرب، قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظما ونثرا، عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كل منها من الثبوت."[6] وفي هذا الفصل من كتابه (الاقتراح في أصول النحو) تتجلى بوضوح النزعة الإمبريقية – التجريبية في

[1] المرجع نفسه، ص56.

[2] الشريف الجرجاني، علي بن محمد السيد: معجم التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، دط، 2004، ص73.

[3] محمد حسن حسن جبل: الاحتجاج بالشعر في اللغة الواقع ودلالته، مرجع سابق، ص51.

[4] سعيد الأفغاني: في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت، دط، 1987، ص6.

[5] محمد حسن حسن جبل: الاحتجاج بالشعر في اللغة الواقع ودلالته، مرجع سابق، ص51.

[6] جلال الدين السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، تحقيق: عبد الحكيم عطية، دار البيروني للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2006، ص39.

نظرية الاحتجاج اللغوي عند جلال الدين السيوطي، وفي الوقت نفسه يطرح آراء الأصوليين القدامى ويستعرضها بالمناقشة العلمية أخذا وردا، ويبسط رأيه فيها بالحجة الأقرب إلى التوسط والاعتدال حسب رأيه.

3. النزعة الإمبريقية في الاحتجاج اللغوي بالقرآن الكريم:

كان مقدرا على النحو العربي، منذ بداياته الأولى، أن يصطبغ بصبغة النزعة التأصيلية لاعتبارات دينية وعقائدية تتعلق بالنص الأكثر قدسية في لغة العرب (القرآن الكريم). ولأسباب عقائدية بالدرجة الأولى، برزت منذ السنوات الأولى لظهور الدولة الإسلامية حاجة ملحّة لحفظ النص القرآني من كل أشكال التغيّر المحتملة وعلى جميع المستويات: النحوية التركيبية، الصرفية المونيمية، الصوتية الفونيمية، وحتى المستويات الدلالية السيميائية. وعليه "يُعتبر اللحن الباعث الأول على تدوين اللغة وجمعها، وعلى استنباط قواعد النحو وتصنيفها؛ فقد كانت حوادثه المتتابعة نذير الخطر الذي هبّ على صوته أولو الغيرة على العربية والإسلام."[1] وهو ظاهرة لغوية معروفة في عصر النبوة وفي عصر الخلافة الراشدة، وازداد خطر تأثيرها باتساع المجال الزماني والمكاني للقرآن الكريم؛ تباعد الزمان عن عصر النبوة وامتداد الأمصار الداخلة في الإسلام.

جُمع القرآن الكريم ودُوّن في عهد الخليفة الراشد عثمان بن عفان (ض) على شكل واحد برسم موحد وفي مصحف جامع هو ما صار يعرف لاحقا بالمصحف العثماني، وبذلك تم تأصيل رسمه المخطوط الذي ستصدر عنه القراءات المختلفة بروياتها وطرائقها بعد بضع مئات من السنين. ونظرا لحجيته القوية وقدسيته المطلقة، يوضع القرآن الكريم في أعلى مراتب الاحتجاج اللغوي عند النحاة جميعهم، فله المرتبة العليا في قوة الاستشهاد وحجيته، يعلو ولا يُعلى عليه، يَسبق بالحجة ولا يُسبَق في الاستشهاد اللغوي. "فالقرآن الكريم هو ذروة الذرا في الكلام العربي، وهو أولى الكلام العربي بأن يحتج به، والأئمة على ذلك، وقد احتجوا بمتواتره وشاذه."[2] وهو – فضلا عن ذلك – الدافع الأول لتأسيس علوم اللغة العربية وآدابها جميعا، وفي جميع مراحلها؛ بدءا من جمع اللغة والأدب من مصادرها ووصولا إلى التقعيد النهائي لأصول النحو وقواعده، وكذلك هو الشأن بالنسبة لجميع حقول الأدب والنقد الأدبي: عمود الشعر وعلوم البلاغة العربية.

وبرزت "الحاجة إلى الشواهد في اللغة العربية ملحة حتى لا ينسب إلى اللغة ما ليس منها [...] ولأن ذلك يترتب عليه فساد في الأحكام الدينية بالإضافة إلى الفساد اللغوي."[3] وعليه اتجه الدرس النحوي العربي نحو هدف واضح: وضع قواعد اللغة التي يحفظ بها نص القرآن الكريم، وبالتالي صار مركز الدراسة وجوهرها، والمعيار الأول في تحديد: الصحيح والخطأ، الجميل والقبيح، الجيد والرديء، الجائز والمرفوض، وغيرها من المعايير النحوية اللغوية والمعايير البلاغية الأدبية، التي صارت في آخر المطاف مرجعا معياريا تقاس عليها جميع النصوص في اللغة العربية. ولا يكون النص الأدبي جميلا فصيحا وبليغا، شعرا كان أم نثرا، حتى يحاول مضاهاة جمال لغة القرآن الكريم، وعلى قدر اقترابه من جمال الأنموذج يكون جماله. هذا الاتجاه النحوي هو من صميم الممارسات النحوية المعيارية التي أدت بالنحو العربي نحو البحث عن الدليل اللغوي الإمبريقي في باقي مصادر اللغة لتأكيد صحة ما ورد في القرآن الكريم من قواعد اللغة المستنبَطة منه في أصلها، وهو في الوقت نفسه مصدر للشبهات الأيديولوجية والعلمية.

---

[1] سعيد الأفغاني: في أصول النحو، مرجع سابق، ص6، 7.

[2] محمد حسن حسن جبل: الاحتجاج بالشعر في اللغة الواقع ودلالته، مرجع سابق، ص51.

[3] المرجع نفسه، ص51.

ومع تطور الدرس النحوي خلال قرون طويلة تبلورت معه فكرة جوهرية تتجلى في مظاهر النزعة المعيارية التأصيلية، والتي صارت تحكم العقل النحوي العربي وباقي علوم اللغة والأدب، حتى صارت فيما بعد عائقا إبيستيمولوجيا أمام تطور الدرس اللغوي العربي، وبشكل أكثر خطورة في عصر اللسانيات السوسيرية؛ باعتبارها نمطا معرفيا علميا؛ علم اللغة بالمعنى الحداثي. وهي عوائق جوهرية ترتبط أساسا بالتناقض المنهجي بين النحو العربي المعياري والدرس اللساني العقلاني. تبرز هذه النزعة المعيارية منذ اللحظة الأولى التي يختار فيها النحاة العرب – ولأسباب متعددة أهمها السبب العقائدي – وضعَ قواعد محددة لاختيار العينة اللغوية الخاضعة للدراسة. إن معيار أو شرط الفصاحة مثلا – حسب تقديم السيوطي لنظرية الاحتجاج – ينطوي على خطورة منهجية كبيرة على الأقل من وجهة النظر العلمية المحضة. حيث يقصي جانبا من الظاهرة اللغوية ويبقي على جانب آخر منها لاعتبارات معيارية محددة ترتبط بالنص المقدس دون غيره. وحتى تلك الشروط التي تم وضعها لتحديد فصاحة باقي النصوص (كالنصوص الجاهلية مثلا)، هي شروط تدور في فلك النص المقدس في آخر المطاف. معنى ذلك أن النصوص العربية لا تكون فصيحة إلا إذا استوفت مجموعة شروط تتحدد حسب درجة قربها من النص القرآني، وهذه الشروط تتجلى فيما بعد في تحديد الزمان والمكان والإنسان الذي يُحتج بكلامه أو لا يُحتج به؛ أي المجال الزمني والمكاني والبشري للدرس اللغوي العربي.

لكن هذا الطرح المعياري يواجه عوائق معرفية خطيرة، فالقرآن الكريم هو محور الدراسات اللغوية في التراث النحوي العربي، يأتي في المرتبة الأولى من حيث قوة الحجية عند النحاة العرب، إذ يتمتع بمصداقية عالية في التقعيد للغة العربية، وقد جاءت تلك القواعد في أصلها حفظا للقرآن الكريم من اللحن والتحريف. يقول السيوطي في هذا السياق: "أما القرآن فكلما ورد أنه قرئ به: جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترا، أم آحادا، أم شاذا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية، إذا لم تخالف قياسا معروفا، بل ولو خالفته يحتج بها، في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يقاس عليه نحو استحوذ ويأبى، وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة، لا أعلم فيه خلافا بين النحاة، وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه."[1] إذن، يتمتع القرآن الكريم بمصداقية عالية من حيث الحجية، لاعتبارات عقائدية بالدرجة الأولى، ولأنه في آخر المطاف مقصد النحاة ومبتغاهم من تأسيس درس لغوي عربي يحفظ قواعد اللغة التي نزل بها القرآن الكريم، لاعتبارات تتعلق بتفسيره وتأويله.

وفي هذا الصدد، يستمد النحاة حجتهم من رأي الإمام ابن الجزري إذ يقول: "كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة، أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم."[2] مطابقة قواعد العربية شرط أساسي للحكم على صحة القراءة واعتمادها، فإن خالفت السائر من كلام العرب صارت ضعيفة أو شاذة أو باطلة ولا يؤخذ بها في التعبد والقراءة، فيُتحفظ بها ولا يقاس عليها. إن هذا الشرط الإمبريقي يؤكد لنا – بما لا يعتريه شكّ – أولوية الواقع اللغوي على النقل في الاحتجاج اللغوي بالقرآن الكريم، وهو من صميم المنهج العلمي القائم على

[1] جلال الدين السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، مرجع سابق، ص39.

[2] ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي: النشر في القراءات العشر، ج1، تحقيق: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دس، ص9.

الدراسة الإمبريقية المستندة على البيئة الطبيعية للظاهرة مهما كان نوعها، المستمدة من المبدأ العلمي: الشيء مستبطن لحقيقته؛ وحقيقة الشيء تكمن في داخله.

ولكن في المقابل، مهما كانت مرتبة القراءات القرآنية في سلم التواتر والآحاد والشواذ فإنها تبقى أهم وأولى من باقي كلام العرب الذي يُحتَج به، لاعتبارات تتعلق بقدسية النص القرآني وإعجازيته وعصمته، فما ينبغي له اللحن والتحريف والخطأ. يقول السيوطي في الاقتراح: ولو "كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية، وينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك، فإن قراءتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة، التي لا مطعن فيها، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية، وقد رد المتأخرون، منهم ابن مالك على من عاب عليهم ذلك بأبلغ رد، واختار جواز ما وردت به قراءتهم في العربية، وإن منعه الأكثرون مستدلا به."[1] يثبت السيوطي نقلا عن سلفه من علماء القراءات وأصول النحو روايات كثيرة عن بعض الاختلافات المتناثرة بين ثنايا القرآن الكريم، وبعضها يصل حدّ التشكيك في سلامة القرآن الكريم لغويا، وأنه قد شابه اللحنُ منذ عصر الصحابة (ض)، فخالف وجه العربية وخرج عن قواعدها.[2]

ومردّ ذلك – على الأرجح – هو قضية الأحرف السبعة في القرآن الكريم التي تعكس لهجات العرب المختلفة، والتي ألقت بظلالها بعد توحيدها تحت لواء اللغة الرسمية للسلطة المركزية؛ لهجة قريش. لقد أقصت السلطة السياسية باقي اللهجات العربية على كثرتها وتنوعها، وعملت على توحيدها لصالح اللهجة الأكثر نفوذا وقوة، والتي تمثل السلطة الروحية للدولة الإسلامية العربية. إن توحيد اللهجات العربية تحت لواء اللغة الرسمية للسلطة السياسية القائمة في العاصمة المركزية للدولة الإسلامية (المدينة المنورة) فعل سياسي عقلاني وضرورة حضارية حتمية، لتثبيت أركان الدولة الجديدة الآخذة في النمو والتوسع بسرعة في المجالات الحيوية: المجال الزمني، المجال المكاني، والمجال البشري. وكان لزاما على الخليفة باعتباره رأس السلطة السياسية والروحية أن يعمل على توحيد مجالات الدولة القوية تحت لواء واحد، على جميع المستويات: المستوى السياسي (الإسلام والقرآن الكريم)، المستوى الاقتصادي (الزكاة والخراج)، المستوى الثقافي (اللغة واللهجات العربية). وعليه فإن تراجع اللهجات العربية شيئا فشيئا لصالح اللغة الرسمية يقتضي بالضرورة توحيد القرآن الكريم بأحرفه المتعددة باعتباره الحامل المادي الوحيد لهذه اللهجات.

ويسترسل السيوطي في دفع حجج المشككين بالعودة إلى جملة معايير موضوعية تتعلق بتواتر السند في رواية القرآن الكريم بمختلف قراءاته، ويؤكد حججه تلك بالشرعية الدينية المقدسة للصحابة رضوان الله عليهم. فلا يستقيم عنده وقوع اللحن في رواية القرآن الكريم عن الصحابة رضوان الله عليهم أو الكب والتحريف، وذلك لأسباب عدة تتعلق أساسا بكونهم صحابة رسول الله (ص) ولا يجوز عليهم كغيرهم الكذب والتحريف واللحن، ولكونهم كذلك عربا فصحاء بالسليقة اتصلوا بالرسول (ص) وحملوا عنه القرآن الكريم حفظا وضبطا وإتقانا. وقد جاء في قول السيوطي: "قلتُ: معاذ الله! كيف يظن أولا بالصحابة أنهم يلحنون في الكلام فضلا عن القرآن وهم الفصحاء اللُّدّ؟ ثم كيف يظن بهم ثانيا في القرآن الذي تلقوه من النبي صلّى الله عليه وسلّم كما أنزل وضبطوه وحفظوه وأتقنوه؟ ثم كيف يظن بهم ثالثا اجتماعهم كلهم على الخطأ وكتابته؟ ثم كيف يظن بهم رابعا عدم تنبههم ورجوعهم عنه؟ ثم كيف يظن بعثمان أن يقرأه ولا يغيّره؟ ثم كيف يظن أن القراءات استمرت على مقتضى ذلك الخطأ، وهو مروي بالتواتر خلفا عن

[1] جلال الدين السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، مرجع سابق، ص40.

[2] المرجع نفسه، ص41.

سلف؟ هذا مما يستحيل عقلا وشرعا وعادة."[1] ويسترسل السيوطي في دفع اللحن عن القرآن الكريم على لسان الصحابة (ض) بحجج تؤكد المكانة الدينية والغيبية التي تعصمهم عن الوقوع في اللحن، وكل ما يبدو للناس لحنا فهو وجه من وجوه العربية التي أجازها حملة القرآن الكريم الأوائل من الصحابة وتابعيهم إلى آخر فروع شجرة السند تواترا، ومردّ ذلك دوما هو الأحرف السبعة المنصهرة في بوتقة اللغة الرسمية للسلطة المركزية.

ويروي السيوطي قصة ضبط المصحف العثماني وتأصيله، قائلا: "لما فرغ من المصحف، أتى به عثمان فنظر فيه، فقال : «أحسنتم وأجملتم أرى شيئا سنقيمه بألسنتنا» فهذا الأثر لا إشكال فيه، فكأنه لما عرض عليه عند الفراغ من كتابته، رأى فيه شيئا على غير لسان قريش، كما وقع لهم في «التابوت والتابوه»، فوعد بأنه سيقيمه على لسان قريش، ثم وفّى بذلك."[2] فكان ما كان من توحيد الأحرف جميعها على لسان قريش؛ اللسان الرسمي للسلطة الدينية والسياسية، وما تبعه من إشكاليات بعضها سياسي أيديولوجي (أحداث الفتنة الكبرى) وبعضها علمي موضوعي (تضارب النصوص فيما بينها). وبذلك واجه النحاة العرب فيما بعد ومعهم المشتغلون على القراءات القرآنية إشكالية عويصة في قضية مخالفة بعض أوجه القرآن الكريم لقواعد اللغة العربية ووجوهها حتى في بعض القراءات المتواترة، وهي أزمة نابعة في أساسها من المحاولة التأصيلية للغة العربية وفق الأنموذج المقدس (القرآن الكريم بلسان قريش) والذي اتخذته معيارا في وضع القواعد على حساب باقي الألسن واللهجات، والذي فرضته الضرورة الحضارية والسياسية للدولة الإسلامية الفتية.

وفي المقابل، نحن الآن أمام إشكالية تتعلق بأسبقية القاعدة على النص وأسبقية النص على القاعدة. هنالك نص مقدس يجب حفظه، وهذا يستدعي حفظ اللغة الحاملة له، وحفظها يستدعي وضع قواعدها، وهذه الأخيرة تتطلب العودة إلى نصوص أخرى يتم التأصيل عليها. في المقابل هنالك نص مقدس يخالف بعض وجوه هذه اللغة وقواعدها المستوحاة في أصلها منه، وهذا يثير بعض الشكوك والمخاوف من وقوع اللحن في ألسنة الرواة الأوائل للنص المقدس، سواء حملته ورواته أم كتبته، في عصر النبوة أم بعدها بمئات السنين، وهو ما دفع بهم إلى تأصيله بما يوافق مرجعا موحدا هو لغة السلطة القائمة في ذلك العصر وهي لغة قريش. هذه الأزمة التأصيلية تفتح المجال واسعا أمام التأويلات غير العلمية وغير العقلانية للنحاة وقراء الوحي بالعودة للتفسيرات التيولوجية أحيانا، وقد رأينا منها الكثير في مصادر النحو وأصوله وفي علوم القرآن كذلك. وهي أزمة يمكن تجاوزها من خلال تجاوز النزعة المعيارية في دراسة اللغة بغض النظر عن هدفها الأول؛ حفظ النص المقدس من التحريف. ففي آخر المطاف هنالك واقع لغوي يفرض نفسه على النحاة، وجب عليهم أخذه بعين الاعتبار عند التأصيل اللغوي للعربية بالاعتماد على معايير ثابتة هي القرآن الكريم بلسان قريش دون غيرها، بدأ هذا التأصيل في عصر النبوة واستمر حتى استقرار النحو وأصوله في بضع مئات من السنين. وعلينا اليوم أن نعي جيدا أن هذا التأصيل إنما فرضته ظروف عصره؛ ألا وهي قيام الحضارة العربية الإسلامية.

[1] جلال الدين السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، مرجع سابق، ص41.

[2] المرجع نفسه، ص41.

4. النزعة الإمبريقية في الاحتجاج اللغوي بالحديث النبوي الشريف:

يجمع المشتغلون في علوم القرآن والحديث والنحو وأصوله أن الرسول عليه الصلاة والسلام هو أفصح العرب منطقا، وأصحّ الناس حديثا بعد القرآن الكريم، وليس منهم من ينكر ذلك أو يرده، بل إن كلامه من صميم الوحي الذي يؤخذ به في العقيدة والشريعة وأصول النحو. ولكن هذه المنزلة القدسية للحديث النبوي الشريف لا تمنحه شرعية التأصيل عند النحاة حسب نظرية الاحتجاج اللغوي؛ إذ تشوبه الشكوك المبررة بالأدلة القاطعة على وقوع اللحن في نصوصه المتواترة وإن اتصل سندها وصحّ. "لقد وقف النحويون القدماء من الحديث الشريف والاحتجاج به موقفا متصلبا عنيدًا، فما كانوا يقبلون نقاش القضية ولا التصريح بالقبول أو الرد، وإن جاءوا بحد أوردوه على استحياء وإخفات، دون تصريح وإثبات."[1] فمن المتفق عليه أن مؤصلي النحو العربي الأئمة لا يأخذون بالحديث النبوي ولو كان ذا قيمة روحية وقدسية عالية، بل يردونه – في الغالب – لاعتبارات منهجية وموضوعية، تتعلق بمدى موافقته للعربية في وجوهها ولهجاتها المختلفة ولتغير حرفية نصوصه على ألسنة الرواة الأعاجم على مدى قرون عديدة.

وهم بذلك يُسقطون عن الحديث النبوي الشريف صفة الفصاحة والسلامة اللغوية رغم إقرارهم بكونه صادرا عن أفصح العرب طرّا، ومردّ ذلك أن النقلَ والتواترَ على ألسنة الأعاجم ممن تعتلّ فصاحتهم، قد ذهبا بصورته الفصيحة الأولى. و"ذهب جمع من الأئمة إلى الاحتجاج به ـ ألفاظه ـ وتراكيبه ـ في اللغة، والذين منعوا ذلك دفعهم إلى المنع تجويز رواية الحديث الشريف بمعناه، أي دون الالتزام التام بألفاظه، مع دخول الأعاجم في روايته."[2] وللأخذ بالحديث النبوي الشريف فإنهم يضعون شروطا دقيقة، يعيّرونه بها لتمييز الصحيح نصه من المعتل متنه، ومرجعهم في ذلك هو كلام العرب السائر على ألسنة الفصحاء والموروث من الشعر المتفق على فصاحته والقرآن الكريم بقراءاته المعتمدة بين جمهور القراء. يعكس هذا الشرط مدى الصرامة العلمية التي يتحلى بها الأصوليون في الاستشهاد بنصوص الحديث النبوي الشريف لصالح الحقيقة العلمية على حساب المكانة الروحية التي يتحلى بها كلام الرسول (ص). فليس عزيزا عليهم أن يُرفض الاحتجاج بكلام النبي الكريم (ص) في قواعد اللغة لما يعتريه من اللحن المثبت أو الذي اعتلاه الشك، رغم أنه من صميم الوحي الذي يؤخذ به في العبادة والتشريع.

جاء في الاقتراح للسيوطي فصل كامل في قضية الاستدلال بكلام الرسول صلّى الله عليه وسلّم، يوضح فيه موقف علم أصول النحو من الأخذ بنصوص الحديث المتواترة والشاذة وحكم التأصيل عليها. إذ يقول: "وأما كلامه صلّى الله عليه وسلّم، فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جدا، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضا، فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فرووها بما أدت إليه عبارتهم، فزادوا ونقصوا، وقدموا وأخروا، وأبدلوا ألفاظا بألفاظ، ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مرويّا على أوجه شتى، بعبارات مختلفة، ومن ثم أنكر على ابن مالك إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث."[3] يمكننا الاستنتاج أنه في نظرية الاحتجاج اللغوي لا يأخذ النحاة بالحديث النبوي لاعتبارات موضوعية، وهي منهجية علمية سليمة المنطق إذا ما غضضنا الطرف عن الدافع وراء اعتمادها (النزعة المعيارية)، لأن

[1] موسى أبو جليدان: الاحتجاج بالحديث الشريف عند الحريري في درة الغواص، مجلة اللغة العربية وآدابها، جامعة البليدة، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، 2018، ص306.

[2] محمد حسن حسن جبل: الاحتجاج بالشعر في اللغة الواقع ودلالته، مرجع سابق، ص52.

[3] جلال الدين السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، مرجع سابق، ص43.

موافقة النصوص الشواهد للغة العربية هي منتهى الغاية في آخر المطاف، بغض النظر عن مصدرها، وهو ما تقتضيه النزعة العلمية العقلانية.

ولا بأس أن النحاة المؤصلين قد ذهبوا ثلاثة مذاهب في قضية الاستشهاد بالحديث الشريف: الرافضون والمؤيدون وبينهما المتوسطون، وعلى الرغم من كون الرأي الرافض أرجح وأقدم، وقد أخذ به أئمة النحو الأوائل، فإنه يوجد من المتأخرين من أخذ به، ولكل فريق حجته التي يقيم عليها رأيه.[1] ويذكر السيوطي في الاقتراح أن النحاة الأوائل باختلاف مدارسهم قد أجمعوا رأيهم في عدم جواز الأخذ بالحديث النبوي الشريف في وضع قواعد اللغة، وأخرجوه من دائرة الفصيح في نظرية الاحتجاج اللغوي، فلا يُحتج به في إثبات أو نفي قاعدة لغوية. يقول السيوطي: "على أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمرو، والخليل، وسيبويه، من أئمة البصريين، والكسائي، والفرّاء، وعلي ابن مبارك الأحمر، وهشام الضرير، من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين، وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس، وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء فقال: إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول صلّى الله عليه وسلّم إذ لو وثقوا بذلك، لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية."[2] فقد اقتضت الضرورة المنهجية لعلم النحو إخراج نص الحديث من دائرة الاحتجاج اللغوي، وعليه لم يأخذ النحاة المتقدمون منهم والمتأخرون بنص الحديث الشريف في حججهم اللغوية على مكانته التشريعية والعقائدية.

ومردّ ذلك حسب زعمهم لأمرين اثنين: "أحدهما: أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه صلّى الله عليه وسلّم لم تنقل بتلك الألفاظ جميعها [...] الأمر الثاني: أنه وقع اللحن كثيرا فيما رُوي من الحديث، لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك، وقد وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب."[3] وهما شرطان موضوعيان يؤكدان صحة المنهج المتبع في نظرية الاحتجاج اللغوي، بعيدا عن تأثيرات السلطة الروحية التي ينطوي عليها كلام الرسول (ص)، وهو مذهب أغلب أئمة النحو وأصوله. فلم يعزّ عليهم رفضه حجةً في النحو رغم علمهم بنسبته للرسول (ص) معنى لا لفظا، وقدموا عليه كلام العرب شعرا ونثرا في الاحتجاج، قبل الإسلام وبعده، دونما حرج يذكر. إن هذا الإجراء المنهجي الموضوعي يزيد من مصداقية علم النحو العربي من حيث موافقته لشروط المنهج العلمي الحداثي القائم على فصل الذات عن الموضوع؛ أي فصل الفاعل المعرفي (النحاة) عن الموضوع المعرفي (الحديث النبوي)، وانتفاء أي علاقة عاطفية بينهما. كما يؤكد من جهة ثانية أن الواقع اللغوي (كلام العرب) أصل التأصيل النحوي ومنطلق الدرس اللغوي ومنتهاه.

5. النزعة الإمبريقية في الاحتجاج اللغوي بالكلام العربي:

تبين لنا فيما سبق أن النزعة التأصيلية هي السمة البارزة في الدرس اللغوي العربي، وهي المحرك الرئيسي لقيام النحو العربي وباقي العلوم المرتبطة به؛ مثل نظرية البلاغة ونظرية النقد. لكن لا ريب لدينا أنه ينطوي في الوقت نفسه على نزعة علمية واضحة في سياق

[1] موسى أبو جليدان: الاحتجاج بالحديث الشريف عند الحريري في درة الغواص، مرجع سابق، ص306، 307.

[2] جلال الدين السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، مرجع سابق، ص44.

[3] المرجع نفسه، ص44.

معالجة الظاهرة اللغوية وفق الشروط المعيارية الموضوعة سلفا، خاصة على مستوى الاحتجاج بالقرآن الكريم. "وأما كلام العرب، فلا كلام في أنه مناط الاحتجاج، ولكن الكلام في تحديد القبائل والمناطق التي يحتج بكلام أهلها، والحد الزمني الذي يقف الاحتجاج عنده."[1] وهو يشكل أكثر شواهد النحاة وأعظمها من حيث كثرة الاستشهاد به، شعره ونثره، المأثور منه والمتداول بين الناس، "ولكن الملاحظ أن الاحتجاج بالشعر أفشى وأشيع كثيرا من الاحتجاج بكلام العرب النثري، ولعل هذا سببه شيوع حفظ الشعر لأن إيقاعاته تساعد على ذلك، وحضوره الدائم بذلك في ذاكرة الأئمة . أصحاب الدراسات اللغوية التي جاءت بالضوابط اللغوية في شتى المستويات، كما أن رواية الشعر أحرى أن تكون أضبط؛ لأن الضبط يعتبر عنصرا من عناصر إيقاعه."[2] يمثل كلام العرب الواقع اللغوي للدرس النحوي، وهو الموضوع المعرفي الذي تنصب عليه الدراسة اللغوية، لكن ليس بصفة الإطلاق دون شرط أو قيد، بل إنه يخضع لمجموعة شروط موضوعية تضمن لهم تحقيق الهدف الأسمى الذي يرومه قيام النحو العربي وأصوله؛ حفظ القرآن الكريم من اللحن والتغير وتفسير نصوصه وفهمها وتأويل معانيه وإدراكها.

وحتى يطمئن النحاة لصحة قواعدهم وجب عليهم انتقاء الشواهد العربية التي لا يشوبها اللحن والعجمة في المعنى والمبنى، فلا يمكن وضع قواعد نحوية صحيحة من خلال شواهد واقعية عليلة ولا يمكن الأخذ دون انتقاء، ولا يمكن الانتقاء دون شروط، ولا يمكن وضع شروط دون وعي أو تحت طائل التأثيرات السياسية والأيديولوجية التي ميزت تلك المرحلة من تاريخ الحضارة العربية الإسلامية. وقد أدرك النحاة الأوائل تلك المعضلة وحاولوا تلافيها من خلال وضع جملة شروط موضوعية تضمن لهم سلامة الشواهد العربية المحتج بها وخلوها من اللحن بدرجة أولى، كما تضمن لهم الحياد الموضوعي في الاستشهاد ببعض الكلام العربي وترك بعضه. من أجل ذلك يعتمد السيوطي كغيره من المؤصلين لنظرية الاحتجاج اللغوي على منهج معرفي دقيق ذي قرابة وطيدة بالمنهج المعرفي العلمي المعتمد عليه في البحوث العلمية، خاصة فيما تعلق بمنهج الاستقراء والاستنباط ومنهج المعاينة (اختيار العينة). إذ ليس المنهج اعتباطيا في عملية اختيار العينة التي تخضع للاستقراء اللغوي بالنسبة للنحاة العرب الذين أخذ عنهم السيوطي منهجه المعرفي في الأخذ ببعض كلام العرب وترك بعضه، بل إنه ممنهج وفق أسلوب البحث العلمي في المناهج الحداثية، هذه العملية هي ما يسمى في قاموس البحث العلمي المعاصر بالمعاينة، وهي عملية معقدة تحترم شروطا صارمة، أهمها أن تكون عينة الدراسة مطابقة لمجتمع الدراسة وممثلة له، وتحمل خصائصه المميزة.

ومعلوم لدينا أنه في البحوث العلمية، لا يمكن للباحث دوما دراسة الظاهرة في كل المجتمع محل المناقشة العلمية، عن طريق المسح الشامل، بل غالبا ما يدرس الباحث جزءا منه فقط، وذلك "لأسباب علمية ومالية، وفي مثل هذه الحالة فإن عينة من المجموع الكلّي لمجتمع الدراسة هي الخيار الأفضل في سحبها من أجل الدراسة."[3] وبالتالي فإن البحوث العلمية في حقل العلوم الإنسانية والاجتماعية تتعامل مع مجتمع الدراسة وعينة الدراسة، كمفهومين متلازمين في أي بحث. أما مجتمع الدراسة فهو "مجموعة منتهية أو

[1] محمد حسن حسن جبل: الاحتجاج بالشعر في اللغة الواقع ودلالته، مرجع سابق، ص52.

[2] المرجع نفسه، ص52.

[3] معن خليل العمر: معجم علم الاجتماع المعاصر، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2006، ص368.

غير منتهية لمجموعة عناصر محددة مسبقا والتي تكون محل الملاحظة."[1] أي أنه المجتمع الذي تتم فيه العمليات المنهجية الكبرى، من ملاحظة علمية وطرح الإشكالية وصياغة الفرضية، ووصف وتحليل ووصف البيانات والمعطيات الميدانية، انطلاقا من خصائصه المميزة. فهو بنية محددة المعالم تمتد في الزمان والمكان، يمكن رصده من خلال ملاحظته على أرض الواقع. وأما العينة فإنها "جزء فرعي من المجتمع أو مجال من مجالات النشاط، يحمل نفس خصائصها المميزة."[2] أي أنها ببساطة جزء فرعي مأخوذ من المجتمع الكلي، يتميز الخصائص البنيوية والمضمونية نفسها التي يتميز بها مجتمع الدراسة، وهو المجتمع الذي تتم فيه عمليات التجريب واختبار الفروض والملاحظة الميدانية وتجميع البيانات والمعطيات منه مباشرة. ويتم اختيار عينة الدراسة بعناية فائقة، وبعدة طرق مختلفة، حسب حجم المجتمع وطبيعة مجتمع الدراسة ونوعه ومنهج الدراسة، وذلك لتكون أنموذجا مصغرا عن المجتمع الكلي فتمثله أصدق تمثيل، وحتى تكون عملية الاستقراء والاستنتاج، ذات مصداقية علمية عالية.

إن اختيار عينة الدراسة من مجتمع الدراسة يجب أن يخضع لشروط علمية صارمة، من أجل استقراء نتائج البحث وتعميمها عن طريق الاستقراء الناقص، بهدف الوصول إلى نتائج علمية دقيقة تصدق على المجتمع الكلي (مجتمع الدراسة = المجتمع اللغوي). لأن "العينة هي عبارة عن مجموعات جزئية من مجتمع الدراسة يتم اختيارها بطريقة معينة وإجراء الدراسة عليها ومن ثم استخدام تلك النتائج وتعميمها على كامل مجتمع الدراسة الأصلي."[3] وكل دراسة علمية تستهدف دراسة ظاهرة اجتماعية – إنسانية ما تتحدد منهجيا بالنسبة للباحث من خلال حدودها التي تحدّها، واللغة باعتبارها واحدة من تلك الظواهر تتحدد بالمجالات نفسها، وهي ما يصطلح عليه: مجالات الدراسة. وكل محاولة لوضع حدود الظاهرة مهما كان نوعها، هي تحديد مجالات الدراسة في البحوث العلمية، وهي عبارة عن صياغة الباحث العلمي لحدود الظاهرة المراد دراستها. وتختلف مناهج الدراسة العلمية ونتائجها في البحوث الاجتماعية والإنسانية باختلاف الشروط الموضوعية التي يحددها الباحث أثناء تعريف الظاهرة من خلال مجالاتها الحيوية، وعليه كان للاختلاف في وضع الشروط المتعلقة بالمجال الزمني والمكاني والبشري الأثر الواضح في تأسيس المدارس النحوية في التراث اللغوي العربي، فعلى أساس نقاط الاختلاف القائمة بين اللغويين الأوائل وجامعي اللغة والأدب ظهرت المدرستان الكوفية والبصرية وما تحمل كل منهما من وجهات نظر مختلفة، ومهما كانت علمية وموضوعية فقد تعكس أحيانا الخلفية الأيديولوجية والسياسية للمدرستين.

تقوم نظرية الاحتجاج اللغوي سواء عند جُماع اللغة أو عند النحاة واللغويين، على طرح الأسئلة الجوهرية التالية حول الكلام العربي المحتج به: من المتكلم؟ متى تكلم؟ وأين تكلم؟. وهي ما صار يعرف لاحقا بالمجالات الحيوية للدراسة في البحوث العلمية المعاصرة، لتحديد مجتمع الدراسة وعينته الممثلة له. وكما ذكرنا آنفا، لا بد أن تقوم كل دراسة علمية على مجال زماني معين، يحدّ الدراسة زمانيا، ويحدّد أطرها التاريخية التي تشتغل ضمن نطاقها. مثلا؛ المجال الزمني لأي دراسة اجتماعية، هو "المجال الزمني الذي يتم خلاله رصد متغير كمّي قابل لإعادة إنتاج نفسه خلال هذه الفترة الزمنية."[4] حيث تقوم على دراسة الظاهرة ومختلف الظواهر المرتبطة بها،

---

[1] - Madeleine GRAWITZ: LEXIQUE DES SCIENCES SOCIALES, 8ème édition, EDITION DALLOZ, Paris, 2004, p319.

[2] IBID, p136.

[3] محمد عبيدات وآخران: منهجية البحث العلمي "المراحل والقواعد والتطبيقات"، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الطبعة الثانية، 1999، ص84.

[4] Madeleine GRAWITZ: LEXIQUE DES SCIENCES SOCIALES, OP, CIT, p311.

خلال حقبة زمنية معلومة الحدود، ويمكن تسمية المجال الزماني للدراسة بزمن الملاحظة أو من المشاهدة. ويحدد اللغويون العرب مجالات الدراسة الثلاثة في خضم عرضهم لنظرية الاحتجاج اللغوي، بشكل متداخل وغير واضح وغير مقصود أحيانا. لكن يمكننا بسهولة تحديد المجالات الحيوية التي أسسوا عليها نظريتهم اللغوية، خاصة في سياق تمييزهم لقبائل العرب وطبقات الشعراء المحتج بكلامهم عن غيرهم ممن لا يؤخذ بكلامهم، مراعاة منهم للاعتبارات المعيارية الدقيقة التي تحقق مقاصدهم البعيدة من قيام الدرس اللغوي العربي.

يضع النحاة الأصوليون شروطا دقيقة لتحديد المجالات الحيوية، وهو ما يتفق حوله النحاة فيما يشبه الإجماع، وأهم تلك الشروط هو شرط الفصاحة. يؤكد السيوطي على ضرورة هذا الشرط القاعدي في كتابه الاقتراح، وجاء في فصل [في كلام العرب، وأسماء القبائل التي أخذ عنها والتي لم يؤخذ وتوجيه ذلك] قول السيوطي: "أما كلام العرب فيحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم، قال أبو نصر الفارابي في أول كتابه المسمى «بالألفاظ والحروف»: «كانت قريش أجود العرب انتقادا للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعا وإبانة عما في النفس، والذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم اقتدى، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب، هم قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفى الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم."[1] فالفصاحة شرط جوهري في اختيار عينة الدراسة عند النحاة العرب، ولا تتحقق هذه الفصاحة إلا إذا استوفت شروطا كثيرة، تتعلق بالمجال الجغرافي والمجال الزمني وكذلك المجال البشري للمجتمع اللغوي. فحتى تكون الشواهد فصيحة وجب عليها أن تتموضع ضمن نطاق المجالات الحيوية لمجتمع الدراسة (كلام العرب).

وعليه وضع النحاة شروطا صارمة في تحديد المجتمع اللغوي الذي يؤخذ عنه ويُحتج بلغته؛ أي مجتمع الدراسة الذي تؤخذ منه عينة الدراسة، وهي شروط تتوافق مع المعايير الكبرى التي تأسست عليها الدراسات اللغوية العربية. "وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم."[2] فاعتمد النحاة العرب على بعض القبائل دون غيرهم في الاحتجاج اللغوي، فلم يأخذوا عن كثير ممن ارتابوا في فصاحتهم، "فإنه لم يؤخذ لا من لخم، ولا من جذام، فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط، ولا من قضاعة، ولا من غسان، ولا من إياد، فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام، وأكثرهم نصارى، يقرأون في صلاتهم بغير العربية، ولا من تغلب، ولا من النمر، فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية، ولا من بكر لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس، ولا من عبد القيس، لأنهم كانوا سكان البحرين، مخالطين للهند والفرس، ولا من أزد عمان، لمخالطتهم للهند والفرس، ولا من أهل اليمن أصلا، لمخالطتهم الهند والحبشة، ولولادة الحبشة فيهم، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف وسكان الطائف، لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز، لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم، وفسدت ألسنتهم."[3] ولم يأخذ عن هذه القبائل من النحاة إلا أقلهم، ولم يستشهد

[1] جلال الدين السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، مرجع سابق، ص47.
[2] جلال الدين السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، مرجع سابق، ص47.
[3] المرجع نفسه، ص47، 48.

بلغتهم إلا بعضهم، وقد أعاب أئمة المدارس النحوية ذلك وردوه عليهم، لما يعتري احتجاجهم من نقص منهجي يتناقض مع الشروط المعيارية التي قامت على أساسها علوم اللغة والأدب عند العرب.

يتعمق النحاة العرب في تحديد المجال البشري للدراسة اللغوية المؤسسة على نظرية الاحتجاج اللغوي، حيث يقول السيوطي في وصف القبائل المحتج بكلامها: "وكانت صنائع هؤلاء التي بها يعيشون: الرعاية والصيد واللصوصية، وكانوا أقواهم نفوسا، وأقساهم قلوبا، وأشدهم توحشا، وأمنعهم جانبا، وأشدهم حمية، وأحبهم لأن يغلبوا ولا يغلبوا، وأعسرهم انقيادا للملوك، وأجفاهم أخلاقا، وأقلهم احتمالا للضيم والذلة."[1] وهم على الأرجح البدو والأعراب، ممن صانوا ألسنتهم من اللحن ببعدهم عن حواضر العرب التي اختلطت بالأعاجم، فسرى فيها اللحن واختلط لسانهم بألسنة من خالطوهم، فذهبت فصاحتهم وتغيرت لغتهم، وابتعدت عن الأنموذج المثال الذي يحتذى به في وضع قواعد العربية الحافظة لكتاب الله تعالى. وتحتفظ مصادر اللغة والأدب برصيد ضخم من قصص جماع اللغة ونوادرهم وطرائفهم مع الأعراب والبدو الرحل وسكان البوادي ممن احتكوا بهم وأخذوا عنهم اللغة، وكيف صانوا ألسنتهم وحفظوها من اللحن والعجمة، وكيف استطاعوا تأويل مشكل القرآن الكريم وتفسير معجمه، دون أن يكون لهم نصيب من علم اللغة والأدب أو حظ من القراءة والكتابة. ومعروف عند العرب منذ الجاهلية أن البادية العربية موطن الفصحى وأصل معدنها، ومن عادة الأشراف أن يرسلوا أبناءهم إلى البادية لتهذيب ألسنتهم وصقل سليقتهم.

وبما أن الغاية من الانتقاء المنهجي لمجتمع الدراسة في تحديد المجال البشري علميٌّ، فإن النزعة العلمية الميدانية في منهج الدراسات اللغوية العربية تتجلى بشكل أوضح عند الاستشهاد بأشعار الكفار من العرب، إذ لا تؤخذ العقيدة بعين الاعتبار في نظرية الاحتجاج اللغوي، لاعتبارات تتعلق بالفصاحة وسلامة اللغة بغض النظر عن عقيدة حاملها وديانته، دون أن ننسى أن الغرض منها في آخر المطاف هو حفظ القرآن الكريم من اللحن. وقد جاء في الإيضاح قوله: "قال الشيخ عز الدين بن عبد السّلام من كبار أصحابنا الشافعية: اعتمد في العربية على أشعار العرب، وهم كفار، لبعد التدليس فيها، كما اعتمد في الطب وهو في الأصل مأخوذ عن قوم كفار كذلك، فعلم أن العربي الذي يحتج بقوله لا يشترط فيه العدالة، نعم تشترط في راوي ذلك. وكثيرا ما يقع في كتاب سيبويه وغيره : «حدثني من لا أتهم» ، «ومن أثق به» ، وينبغي الاكتفاء بذلك، وعدم التوقف في القبول ويحتمل للمنع، وقد ذكر المرزباني عن أبي زيد النحوي قال: كل ما قال سيبويه في كتابه : «أخبرني الثقة» فأنا أخبرته."[2] فليس غريبا أن يأخذ النحوي بكلام الشاعر الكافر فصيح اللسان ويرد كلام الشاعر المسلم معتل اللسان، فالعبرة في الفصاحة والبيان وليس في العقيدة والإيمان.

وتقوم نظرية الاحتجاج اللغوي ـ في مستوى المجال البشري ـ على تحديد أفراد العينة ومجتمع الدراسة بدقة ووفق شروط إقصائية صارمة، تراعي معايير الدقة والأمانة العلمية وأخلاقيات التوثيق العلمي الرصين. وتقضي التقاليد المنهجية في البحوث العلمية بضرورة تحديد المجال البشري للدراسة ومعرفة مصدره، ويتأكد ذلك ـ في الدراسات اللغوية التراثية ـ في عدم الاحتجاج بكلام مجهول قائله. وقد جاء في شروط السماع عند النحاة كما ورد في كتاب الاقتراح أنه: "لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله، صرّح بذلك ابن الأنباري في الإنصاف، وكأن علة ذلك خوف أن يكون لمولد أو من لا يوثق بفصاحته، ومن هذا يعلم أنه يحتاج إلى

[1] المرجع نفسه، ص48.

[2] جلال الدين السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، مرجع سابق، ص51.

معرفة أسماء شعراء العرب وطبقاتهم."[1] يأتي هذا الشرط في ناصية شروط المعاينة العلمية للمجتمع اللغوي في نظرية الاحتجاج اللغوي أثناء عملية الاستقراء، بما يضمن التمثيل الدقيق لمجتمع الدراسة، ويمنح عملية الاستنباط مصداقية عالية في صياغة القواعد اللغوية العربية. فلا يعقل أن يأخذ النحاة اللغة من مصدر لم تُعرف لديهم صفته ومرتبته وقبيلته، وهذا من صميم التوثيق العلمي لبيانات الظاهرة المدروسة.

ويضع أئمة النحو معايير علمية صارمة في تحديد المجال الزمني للظاهرة اللغوية التي عكفوا على دراستها، فلم يتركوا المجال مفتوحا على مصراعيه، بل وضعوا إطارا زمنيا يحتكمون إليه في الاستشهاد اللغوي، لاعتبارات منهجية تتعلق بالمدى الزمني من حيث بعده أو قربه من عصر النبوة وعصر نزول القرآن الكريم ـ وهو مقصد الدراسة في آخر المطاف. فكلما كان الكلام العربي المأثور ـ شعرا أو نثرا ـ قريبا من عصر النبوة وكلما ابتعد عنها متقدما كلما زادت حجيته في نظرية الاحتجاج اللغوي، وكلما ابتعد متأخرا عن عصر النبوة كلما قلّت حجيته لدى أئمة النحو. هذا ما يؤكد بصراحة أن ظاهرة التغير اللغوي التاريخي مثلها مثل ظاهرة التلاقح اللغوي معروفة ومألوفة، ولكنها غير معترف بها لاعتبارات تأصيلية كما أوضحنا سابقا، فالتطور اللغوي التاريخي لا يُنظر إليه باعتباره ظاهرة طبيعية من صميم جوهر اللغة، بل غالبا ما يُنظر إليهما باعتبارهما عجمة ولحنا وفسادا لغويا غير مرغوب فيه.

وعلى هذا الأساس صنف النحاة ومعهم النقاد والبلاغيون الشعراء العرب إلى طبقات عدة، أشهرها ذلك التصنيف الذي يجعلهم في أربع طبقات: الجاهليون، المخضرمون، الإسلاميون، والمولدون. وزادوا على ذلك أن جعلوا لكل طبقة منها مجالا زمنيا يعرفون به، وشعراء مشهورون يحددون بهم بداية الطبقة ونهايتها. وقد جاء في الاقتراح أن "أول الشعراء المحدثين: بشار بن برد، وقد احتج سيبويه في كتابه ببعض شعره تقربا إليه، لأنه كان هجاء لترك الاحتجاج بشعره، ذكره المرزباني وغيره، ونقل ثعلب عن الأصمعي قال: ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة، وهو آخر الحجج."[2] وهو التاريخ الذي اتفق عليه النحاة ليكون برزخا بين الشعراء المحتج بشعرهم وبين الشعراء غير المحتج بشعرهم، على خلاف بسيط بين مدارس النحو في تحديد طبقات الشعراء المأخوذ عنهم؛ فقد أجمع النحاة على الاحتجاج بالشعراء الجاهليين والمخضرمين، كما اصطلحوا على عدم الأخذ بالشعراء المولدين، واختلفوا في الأخذ عن الشعراء الإسلاميين. خلق هذا التصنيف الطبقي جدلا واسعا بين الأصوليين بخصوص بعض الشعراء الفحول ممن تأخروا في الزمان، وشكلوا ظاهرة شعرية قائمة بذاتها، مثل أبي نواس والمتنبي وأبي العلاء المعري.

وكما أسلفنا، تأسست نظرية الاحتجاج اللغوي – من حيث المجال الزمني – على عدم الاحتجاج بكلام المولدين، والمولدون هم شعراء العربية المتأخرون زمنيا عن عصر النبوة. فقد "أجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولّدين، والمحدثين في اللغة والعربية، وفى الكشاف ما يقتضي تخصيص ذلك بغير أئمة اللغة ورواتها، فإنه استشهد على مسألة بقول حبيب بن أوس، ثم قال: وهو وإن كان محدثا لا يستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة فيقتنعون بذلك لتوثقهم بروايته وإتقانه."[3] وبذلك أغلق النحاة باب الاحتجاج اللغوي في عصر المولدين، ولم يأخذ عنهم اللغة إلا قلة منهم. "ولعل إيقاف الاحتجاج على لغة عصر الاحتجاج يعني الحكم بإيقاف نمو اللغة عند الحد الذي وقفت عنده في

[1] المرجع نفسه، ص59.

[2] جلال الدين السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، مرجع سابق، ص59.

[3] المرجع نفسه، ص58، 59.

تلك الحقبة! وهذا يبعث إلى التعميم، فكان الامتناع عن الأخذ عن قبيلة بأسرها مع إغفال أن هناك فروقا فردية بين أبنا القبيلة، إضافة للتشدد الذي ظهر في تحديد الإطار الزمني وهذا حرم اللغة من بعض الأساليب والمفردات."[1] وصار لزاما على المتأخرين من النحاة أن يتيقنوا من زمن الكلام المحتج به في مسائل النحو قبل أن يبنوا على أساسه قاعدة نحوية أو يفصلوا في مسألة لغوية. هذا الإجراء المنهجي يجعل الدراسة اللغوية ذات مصداقية علمية من حيث ضرورة رسم حدود الظاهرة المراد دراستها، هذا من جهة، أما من جهة ثانية فهو إجراء معياري يشوه جوهر الظاهرة اللغوية من حيث ربطها بزمان دون زمان آخر، وكذلك من حيث حصر تطورها في عصر دون عصر لاعتبارات معيارية ترتبط دوما بحفظ القرآن الكريم.

6 . خاتمة:

يوضح لنا هذا العرض المقتضب لنظرية الاحتجاج اللغوي في التراث العربي من خلال كتاب "الاقتراح في أصول النحو" لجلال الدين السيوطي، أن علم أصول النحو العربي يقوم على المراوحة بين النزعة التأصيلية القائمة على الهدف الديني من اجل حفظ القرآن الكريم وتفسيره وتأويله، وبين النزعة الإمبريقية القائمة على المنهج العلمي الصارم في تحديد الموضوع المعرفي من خلال مجتمع الدراسة والمجالات الحيوية لعينة الدراسة. إن مراجعة التراث اللغوي العربي وإعادة قراءة المنتجات المعرفية التراثية ضرورة منهجية لا بد منها، خاصة في ظل الإشكاليات اللغوية والهوياتية المعاصرة، ونخلص في الأخير إلى النتائج التالية:

1 . تأسست نظرية الاحتجاج اللغوي في التراث العربي على النزعة التأصيلية، في خضم المحاولات الحثيثة لحفظ النص الأقدس في العربية (القرآن الكريم).

2 . تَعتبر نظرية الاحتجاج اللغوي النصوص المقدسة في العربية (القرآن الكريم + الشعر الجاهلي) الأنموذج الأمثل لوضع القواعد العربية، إضافة إلى كلام العرب الفصيح.

3 . تشكلت قواعد وأحكام معيارية جعلت الدرس اللغوي العربي حبيس الأحكام الجاهزة ووقفت عائقا أمام تطوره وسدا منيعا أمام التغيرات اللغوية عبر العصور المتلاحقة.

4 . أقصت النزعة التأصيلية في نظرية الاحتجاج اللغوي ظواهر لغوية مختلفة ناتجة عن التداول الفعلي للكلام في المجتمع اللغوي العربي عبر العصور المتلاحقة.

5 . تقوم نظرية الاحتجاج اللغوي في التراث العربي على النزعة العلمية في منهجها، وتأسست في خضم المحاولات الحثيثة لوضع قواعد جامعة مانعة للغة العربية بإتباع خطوات البحث الإمبريقي.

6 . تقوم نظرية الاحتجاج اللغوي في التراث العربي على مناهج المعاينة العلمية في اختيار عينة الدراسة التي تمثل مجتمع الدراسة، من أجل بلوغ درجة عالية من المصداقية العلمية.

7 . اعتمدت نظرية الاحتجاج اللغوي في التراث العربي على مناهج الاستقراء والاستنباط (السماع والقياس) بدقة متناهية من أجل صياغة قواعد جامعة مانعة للغة العربية.

[1] عماد علي الخطيب: نقد فكرة الاحتجاج في التراث العربي، مرجع سابق، ص30.

8 . تعتمد نظرية الاحتجاج اللغوي على تحديد مجالات الدراسة العلمية للغة؛ المجال الزمني، المجال المكاني، المجال البشري. من أجل تحديد الموضوع المعرفي بدقة.

7 . قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر.

1 . ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي: النشر في القراءات العشر، ج1، تحقيق: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دس.

2 . جلال الدين السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، تحقيق: عبد الحكيم عطية، دار البيروني للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2006.

3 . الشريف الجرجاني، علي بن محمد السيد: معجم التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، دط، 2004.

ثانيا: المراجع.

1 . حسن شحاتة، زينب النجار: معجم المصطلحات التربوية والنفسية، عربي . إنجليزي، إنجليزي . عربي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003.

2 . سعيد الأفغاني: في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت، دط، 1987، ص6.

3 . محمد حسن حسن جبل: الاحتجاج بالشعر في اللغة الواقع ودلالته، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1977.

4 . محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، دون طبعة، 2006.

5 . محمد عبيدات وآخران: منهجية البحث العلمي "المراحل والقواعد والتطبيقات"، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الطبعة الثانية، 1999.

6 . مروان عبد المجيد إبراهيم: أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2000.

7 . معن خليل العمر: معجم علم الاجتماع المعاصر، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2006.

ثالثا: المجلات والدوريات.

1 . عماد علي الخطيب: نقد فكرة الاحتجاج في التراث العربي، مجلة حوليات التراث، جامعة مستغانم، الجزائر، العدد 11، 2011.

2 . موسى أبو جليدان: الاحتجاج بالحديث الشريف عند الحريري في درة الغواص، مجلة اللغة العربية وآدابها، جامعة البليدة، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، 2018.

ثالثا: المراجع الأجنبية.

6 - Madeleine GRAWITZ: LEXIQUE DES SCIENCES SOCIALES, 8ème édition, EDITION DALLOZ, Paris, 2004.\

References :

Ibn al-Jazarī, Abū al-Khayr Muḥammad ibn Muḥammad al-Dimashqī : al-Nashr fī al-qirā'āt al-'ashr, j1, taḥqīq : 'Alī Muḥammad al-Ḍabbā', Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, Bayrūt, dṭ, dassa.
Jalāl al-Dīn al-Suyūṭī : al-Iqtirāḥ fī uṣūl al-naḥw, taḥqīq : 'Abd al-Ḥakīm 'Aṭīyah, Dār al-Bayrūnī lil-Nashr wa-al-Tawzī', 'Ammān, al-Ṭab'ah al-thāniyah, 2006.
3 al-Sharīf al-Jurjānī, 'Alī ibn Muḥammad al-Sayyid : Mu'jam alt'ryfāt, taḥqīq : Muḥammad Ṣiddīq al-Munshāwī, Dār al-Faḍīlah, al-Qāhirah, dṭ, 2004.
4 Muḥammad 'Āṭif Ghayth : Qāmūs 'ilm al-ijtimā', Dār al-Ma'rifah al-Jāmi'īyah lil-Ṭab' wa-al-Nashr wa-al-Tawzī', al-Iskandarīyah, Dawwin Ṭab'ah, 2006.
5 Muḥammad 'Ubaydāt w'ākhrān : manhajīyah al-Baḥth al-'Ilmī "al-marāḥil wa-al-qawā'id wa-al-taṭbīqāt", Dār Wā'il lil-Ṭibā'ah wa-al-Nashr, 'Ammān, al-Ṭab'ah al-thāniyah, 1999.,
Marwān 'Abd al-Majīd Ibrāhīm : Usus al-Baḥth al-'Ilmī li-i'dād al-rasā'il al-Jāmi'īyah, Mu'assasat al-Warrāq lil-Nashr wa-al-Tawzī', 'Ammān, al-Ṭab'ah al-ūlá, 2000.
7 Ma'n Khalīl al-'umr : Mu'jam 'ilm al-ijtimā' al-mu'āṣir, Dār al-Shurūq lil-Nashr wa-al-Tawzī', 'Ammān, al-Ṭab'ah al-ūlá, 2006.
Imād 'Alī al-Khaṭīb : Naqd fikrat al-iḥtijāj fī al-Turāth al-'Arabī, Majallat Ḥawlīyāt al-Turāth, Jāmi'at Mustaghānim, al-Jazā'ir, al-'adad 11, 2011.
Mūsá Abū jlydān : al-iḥtijāj bi-al-Ḥadīth al-Sharīf 'inda al-Ḥarīrī fī Durrat al-ghawwāṣ, Majallat al-lughah al-'Arabīyah wa-ādābihā, Jāmi'at al-Bulaydah, al-Jazā'ir, al-mujallad 06, al-'adad 01, 2018.
- Madeleine GRAWITZ: LEXIQUE DES SCIENCES SOCIALES, 8ème édition, EDITION DALLOZ, Paris, 2004.\